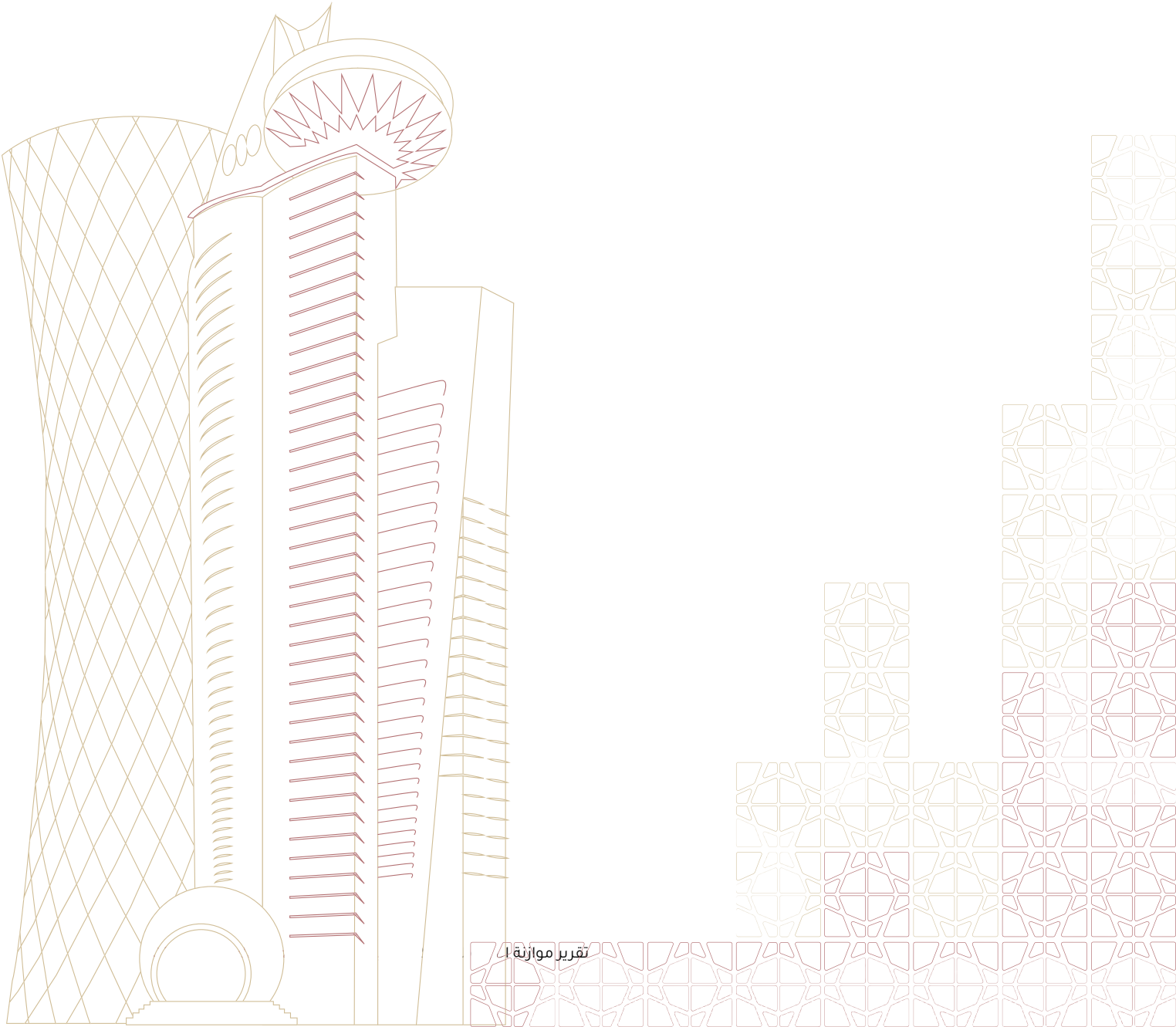


بيان الموازنة العامة PUBLIC BUDGET STATEMENT

• تقرير الربع الثاني 2022 •



الفهرس

- 4.....1. الملخص التنفيذي
- 5.....2. المؤشرات الاقتصادية
- 7.....3. الأداء المالي للربع الثاني 2022
- 11.....4. الدين العام
- 12.....5. المصروفات الرأسمالية الكبرى



الملخص التنفيذي

1. وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2022 بنسبة 2.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2021. وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.2% بينما سجل القطاع النفطي انخفاضا بنسبة 1.7% في الربع الأول من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

2. بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثاني من عام 2022 مبلغ 85.8 مليار ريال قطري ما يمثل زيادة بنسبة 31.8% مقارنة بالربع الماضي مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتحصيل ضريبة الدخل على الشركات في إبريل 2022. كما بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثاني من العام 2022 مبلغ 52.1 مليار ريال قطري، ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الماضي. وسجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 33.7 مليار ريال قطري في الربع الثاني من عام 2022.

3. انخفضت مصروفات الباب الرابع «المصروفات الرأسمالية الكبرى» بنسبة 9.0% مقارنة بالربع الماضي مما يتماشى مع موازنة 2022. كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيبها حديثاً خلال الربع الثاني 0.8 مليار ريال قطري.

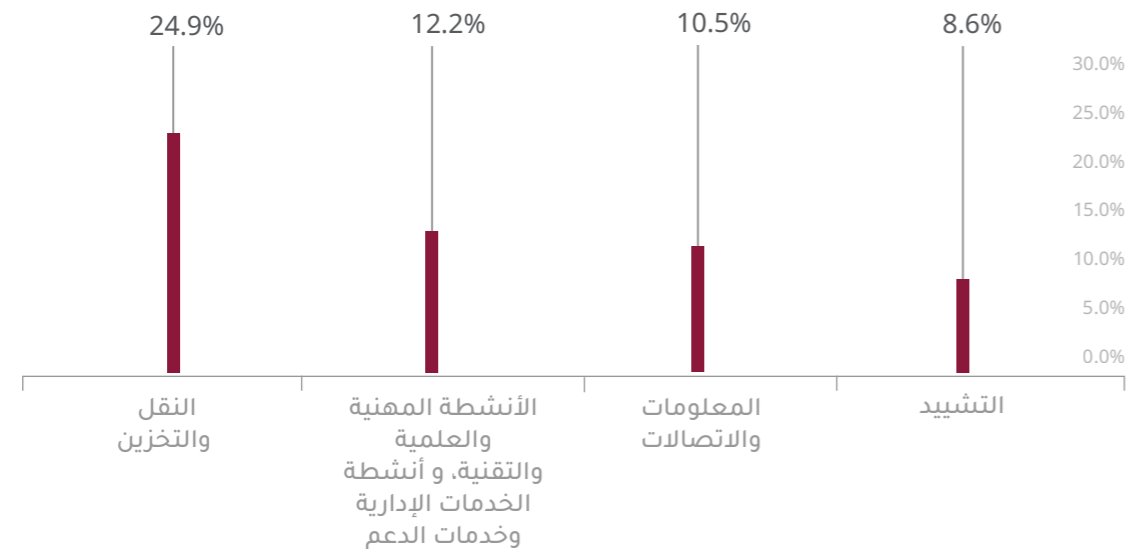
4. بلغ إجمالي الدين العام 373.4 مليار ريال قطري بنهاية الربع الثاني من العام 2022 والذي يشمل كلاً من الدين المحلي والخارجي. يمثل هذا المبلغ انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4% مقارنة بحجم الدين في نهاية الربع الأول من العام 2022.

المؤشرات الاقتصادية

وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2022 بنسبة 2.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2021. وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.2% بينما سجل القطاع النفطي انخفاضا بنسبة 1.7% في الربع الأول من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

استمر قطاع النقل و التخزين في تسجيل النمو الأعلى مقارنة مع باقي القطاعات، حيث بلغ نمو القطاع 24.9% في الربع الأول لعام 2022. كما استمرت باقي القطاعات التي تضررت من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في عام 2020 بالتعافي. فقد بلغ نمو قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 12.2%. وبلغ نمو قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 10.5%. وكذلك قطاع التشييد الذي ارتفع بنسبة 8.6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

الشكل 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع
الربع الأول 2022 / الربع الأول 2021



الأداء المالي خلال الربع الثاني من عام 2022

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثاني من العام 2022 مبلغ 52.1 مليار ريال قطري، ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الماضي.

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثاني من عام 2022 مبلغ 85.8 مليار ريال ما يمثل زيادة بنسبة 31.8% مقارنة بالربع الماضي. وقد استمرت الإيرادات في النمو متفوقة على الإيرادات التقديرية في الموازنة العامة التي بنيت على أساس 55 دولار أمريكي للبرميل.

ونتيجة لنمو الإيرادات سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 33.7 مليار ريال قطري في الربع الثاني من عام 2022.

متوسط سعر النفط

111.8 دولار أمريكي للبرميل

إجمالي الإيرادات

85.8 مليار ريال قطري

إجمالي المصروفات

52.1 مليار ريال قطري

الفائض

33.7 مليار ريال قطري

بلغ انخفاض القطاع النفطي الحقيقي نسبة 1.7% في الربع الأول لعام 2022 بسبب الصيانة الروتينية المجدولة. ومن المتوقع أن يظل مستوى إنتاج النفط على المدى القصير مستقراً مع تقلبات طفيفة بسبب أعمال الصيانة و تقلبات أداء الطلب والعرض العالمي.

نسبة التغيير على أساس سنوي	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2021
الناتج المحلي الإجمالي	2.5%	2.0%	-2.5%
نفطي	-1.7%	1.3%	-2.3%
غير نفطي	5.2%	2.3%	-2.7%

الإيرادات

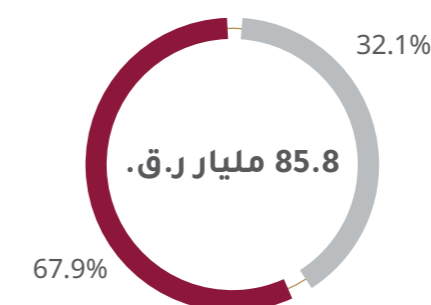
مليار ريال قطري	موازنة 2022	الربع الثاني 2022	النسبة من موازنة 2022	التغير على أساس ربع سنوي	التغير على أساس سنوي
الإيرادات النفطية	154.0	58.2	37.8%	-2.0%	89.5%
الإيرادات الغير نفطية	42.0	27.5	65.6%	387.6%	42.5%
اجمالي الإيرادات	196.0	85.8	43.8%	31.8%	71.3%

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثاني من عام 2022 مبلغ 85.5 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 31.8% مقارنة بالربع الماضي. يعود النمو في الإيرادات بسبب أساسي الى الارتفاع في الإيرادات الغير نفطية بسبب تحصيل ضريبة الدخل على الشركات في ابريل 2022.

بلغ إجمالي الإيرادات النفطية مبلغ 58.2 مليار ريال قطري، ما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 89.5% مقارنة بالربع الثاني في عام 2021. مدفوعا بارتفاع أسعار النفط.

كما بلغت الإيرادات الغير نفطية في الربع الثاني لعام 2022 مبلغ 27.5 مليار ريال قطري ما يمثل 65.6% من إجمالي الموازنة. يعود السبب الرئيسي لارتفاع الإيرادات الغير نفطية لتوقيت تحصيل ضريبة الدخل على الشركات. كما أن الإيرادات المحققة في الربع الثاني من عام 2022 كانت وفق توقعات الموازنة العامة للإيرادات الغير نفطية والتي تبلغ 42.0 مليار ريال قطري.

الشكل 2: إجمالي الإيرادات



■ الإيرادات النفطية ■ الإيرادات غير النفطية

المصروفات

مليار ريال قطري	موازنة 2022	الربع الثاني 2022	النسبة من موازنة 2022	التغير على أساس ربع سنوي	التغير على أساس سنوي
الرواتب والأجور	58.5	17.5	30.0%	14.2%	15.7%
المصروفات الجارية	67.2	16.7	24.9%	1.3%	9.6%
المصروفات الرأسمالية الثانوية	4.6	1.1	23.1%	-6.6%	28.8%
المصروفات الرأسمالية الكبرى	74.0	16.7	22.6%	-9.0%	11.8%
اجمالي المصروفات	204.3	52.1	25.5%	1.3%	12.6%

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثاني من العام 2022 مبلغ 52.1 مليار ريال قطري، ما يمثل ارتفاع بسيطاً بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الماضي. يشكل إجمالي الانفاق العام في الربع الثاني من عام 2022 نسبة 25.5% من إجمالي الموازنة العامة، مما يعكس الانضباط المالي الذي تتبعته السياسة المالية للدولة.

ارتفعت مصروفات الباب الأول «الرواتب والأجور» بنسبة 14.2% مقارنة بالربع الماضي وذلك بسبب دفع بعض المستحقات بشكل مقدم لعدد من القطاعات.

كما ارتفعت مصروفات الباب الثاني «المصروفات الجارية» بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الماضي.

وانخفضت مصروفات الباب الرابع «المصروفات الرأسمالية الكبرى» بنسبة 9.0% مقارنة بالربع الماضي مما يتماشى مع موازنة 2022. كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيبها حديثاً خلال الربع الثاني 0.8 مليار ريال قطري.

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام و الذي يشمل الدين العام المحلي والخارجي 373.4 مليار ريال قطري بنهاية الربع الثاني من العام 2022 ، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4% مقارنة بحجم الدين في نهاية الربع الأول من العام 2022. يعود سبب الانخفاض الى خطة السداد المجدولة، بما في ذلك سداد 1.4 مليار ريال قطري لقروض خارجية خلال الربع الثاني من عام 2022. كما أنه لم يتم القيام بأي إصدارات خارجية جديدة خلال هذه الفترة.

الدين المحلي

ظل إجمالي الدين المحلي ثابتاً عند 162.2 مليار ريال قطري في 30 يونيو 2022، ما يمثل 43.3% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين العام المحلي من سندات وقروض محلية.

الدين الخارجي

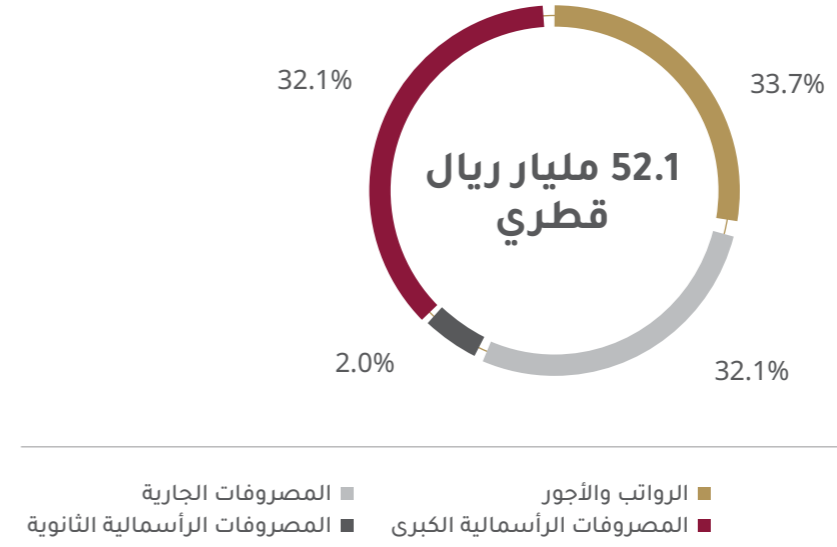
بلغ إجمالي الدين الخارجي في نهاية يونيو 2022 مبلغ 211.2 مليار ريال قطري، ما يمثل 56.6% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين الخارجي من سندات حكومية وقروض خارجية.

الشكل 4: الدين العام لدولة قطر (% من الإجمالي)



الدين المحلي ■ الدين الخارجي ■

الشكل 3: إجمالي المصروفات



المصروفات الرأسمالية الكبرى

المشاريع التي تم ترسيبها خلال الربع الثاني من عام	مليون ريال قطري
البنية التحتية والطرق	489.2
الصرف الصحي	63.7
الحدائق والمساحات الخضراء	168.3
أخرى	65.7
الاجمالي	786.9

مصطلحات هامة

الموازنة العامة

تقدير رسمي تفصيلي يتضمن بيان الإيرادات المقدر تحصيلها والنفقات المقدر إنفاقها للوحدات المالية الحكومية عن عام مالي مقبل.

الإيرادات

جميع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من دخل المصادر الطبيعية والضرائب والجمارك والرسوم على الخدمات وكافة مصادر الدخل الأخرى.

المصروفات

جميع المصروفات التي تنفقها الدولة لضمان توفير الخدمات لكافة المواطنين وتشمل مختلف النفقات الجارية والرأسمالية.

فائض / عجز الموازنة

الفرق بين الإيرادات والمصروفات سواء بالزيادة أو النقصان.

الباب الأول: الرواتب والأجور

المصروفات المتعلقة بكافة رواتب وأجور وبدلات ومكافآت الموظفين والعاملين بالوزارات والجهات الحكومية.

الباب الثاني: المصروفات الجارية

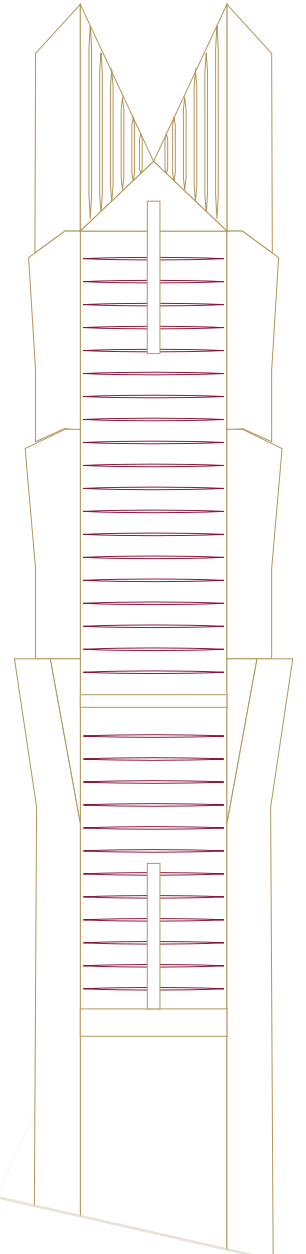
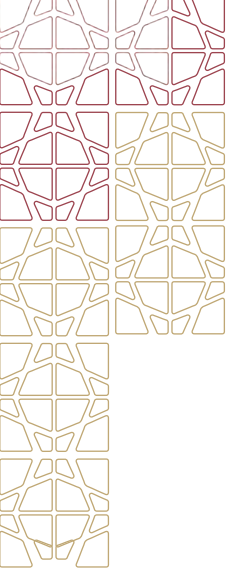
جميع المصروفات اللازمة لأداء الأعمال والخدمات التي تؤديها الدولة وأجهزتها المختلفة ويشمل تكلفة المواد اللازمة ومصروفات الخدمات المختلفة.

الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية الثانوية

المصروفات على أصول ثابتة ضرورية لتمكين الوزارات والأجهزة الحكومية من أداء مهامها ويشمل كافة الأجهزة والمعدات سواء منها المطلوب لأغراض جديدة أو لغرض الإحلال.

الباب الرابع: المصروفات الرأسمالية الكبرى

المصروفات المخصصة للمشاريع التنموية طويلة الأجل لضمان تطوير وتحديث الخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة بما يساهم في النمو الاقتصادي.



مِنَارَةُ الْمَالِيَّةِ
MINISTRY OF FINANCE

للمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني

www.mof.gov.qa



للتواصل او الاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني

fpolicies@mof.gov.qa